رأي القدس

ملاسنات فلسطينية قد تتطور الى مواجهة

■ تشهد الساحة الفلسطينية هذه الأيام حالة من التصعيد والاستقطاب غير مسبوقة، قد تؤدي الى صدامات مسلحة على الارض اذا استمرت على الوتيرة الحالية نفسها، ولم يتم تطويقها في اسرع وقت ممكن.

التوتر بلغ ذروته امس عندما اصدر رئيس السلطة السيد محمود عباس مرسوماً الغى فيه قراراً لحكومة «حماس» بتعيين جمال ابو سمهدانة الذي يتصدر قائمة المطلوبين لاسرائيل مشرفاً عاماً على وزارة الداخلية مكلفاً بتشكيل قوة أمن لمساعدة الشرطة لوضع حد لحال الانفلات الأمني الراهنة.

ويعكس هذا الخلاف الذي طفا على السطح بين مؤسسة رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة، حول الصلاحيات الأمنية، اخطر أزمة تواجه الجانبين، مثلما تعكس وجود رأسين للسلطة يمكن ان يؤدي التباعد بينهما الى ترسيخ سلطتين على الارض لكل منهما وزارة ماليته، وقوات أمنه الخاصة، ومحاكمه وربما مدارسه ومستشفياته ايضاً.

من الواضح ان حكومة «حماس» المنتخبة وبعد ان تعثرت كل جهودها في السيطرة على قوات أمن السلطة، وتأكد هذا التعثر بعد تعيين الرئيس عباس رشيد ابو شباك قائدا عاما للأمن الوطني دون التنسيق معها، قررت ان تقيم جهازها الأمني الخاص الموازي، وتشكيل عناصره من فصائل المقاومة المعارضة للسلطة الفتحاوية السابقة ونهجها التفاوضي والاداري.

ومن المفارقة ان السيد ابو سمهدانة المكلف باعادة ترتيب اوضاع وزارة الداخلية وتأسيس قوات الأمن الموازية، كان من ابرز اعضاء حركة «فتح» ومن قادة الانتفاضتين الأولى والثانية، والشيء نفسه يقال ايضاً عن خالد هلال المتحدث الجديد باسم الوزارة نفسها الذي كان حتى الأمس القريب متحدثا باسم كتائب شهداء الاقصى.

الخطاب الذي القاه السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في دمشق بمناسبة ذكرى استشهاد الشيخ احمد ياسين في عملية اغتيال اسرائيلية، كان غير مسبوق في هجومه على الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية من حيث اتهامه لرموز هذه السلطة بالفساد وسرقة اثاث الوزارات واغراق الشعب الفلسطيني في الديون، ووجود طابور خامس في اوساط الاجهزة الامنية يعمل بأوامر من اسرائيل والولايات المتحدة، وجاء رد السيد احمد عبد الرحمن مستشار رئيس السلطة حافلا بالغمز من قناة السيد خالد مشعل، من حيث اتهامه بالجهل بما يجري في الداخل، ومطالبته بالبقاء بعيدا، فأهل مكة ادرى بشعابها على حد قوله.

وهذا التفريق بين أهل الداخل والخارج، والادعاء بان الأولين اعرف بالشأن الفلسطيني من الآخرين، لغة غير مسبوقة، علاوة على كونها مستهجنة، خاصة من السيد عبد الرحمن الذي كان حتى الأمس القريب من اهل الخارج.

رموز السلطة القديمة الجديدة تعيش حالة من الارتباك، ربما تؤدي الى حدوث انقسامات فلسطينية على درجة خطيرة للغاية. وبلغ هذا الارتباك ذروته عندما خرج السيد عباس عن كل الاعراف الوطنية والسياسية بوصفه عملية تل ابيب الاستشهادية الاخيرة بانها عملية «حقيرة»، وهو التوصيف غير المسبوق الذي أثار حالة من الاستياء والاستهجان في مختلف الأوساط الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها.

الشعب الفلسطيني نجح في افشال كل الرهانات على اشعال فتيل الحرب الاهلية في صفوفه، ولكن يبدو ان تسارع الخلاف بين رأسي السلطة، ودخوله مرحلة التهجمات والملاسنات المباشرة، قد يجعلان من احتمالات هذه الحرب كبيرة للغاية.

المشكلة ان الرئيس عباس يرفض التسليم بوجود حكومة منتخبة يجب ان تمارس صلاحياتها كاملة، ويصر على اقامة حكومة موازية من بعض بقايا الحكومة السابقة ومستشاريها بتحريض من الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية. ومن الطبيعي ان ترفض «حماس» هذه التوجهات غير القانونية، وان تتمسك بحقها في ممارسة الصلاحيات الدستورية التي تؤهلها لادارة شؤون الأرض المحتلة، وتمثل هذا الرفض في صرخة السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء التي قال فيها انه «ليس طرطورا».

سلطة برأسين مصيرها الانهيار، والانهيار يعني الفوضى، وربما يكون هذا الانهيار من مصلحة الشعب الفلسطيني لأنه يعيد الأوضاع الى طبيعتها، اي دولة احتلال وشعب تحت الاحتلال، ومقاومة علنية مشروعة.

حروب الجياع في افريقيا !

الفتنة الطائفية تكشف أن زمام المبادرة انتقل إلى «البلطجة»

الصدام مع القضاة يصنف تحت بند التحطيم الذاتي للدولة!

محمد عبدالحكم دياب *

■ بدأ موسم رفع وتيرة الترويع في مصر، وهو موسم يهل كلما اقتربت ساعة التجديد لقانون الطوارئ سيئ الصيت، والهدف هو حماية حكم عائلي هو الأسوأ في التاريخ المصري، بدأ الموسم بفتنة طائفية، اتخذت طابعا أكثر اتساعا في الإسكندرية، من ذي قبل، وتلى ذلك القبض على شبكة «إرهابية» سلفية تخطط لمهاجمة منشآت سياحية واغتيالات لرجال دين إسلامي ومسيحي، ولتفجير أنابيب الغاز التي تحيط بالقاهرة، لإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية، وفعل الفتنة أرجعه الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية إلى «مختل عقلي»، مثل كثير من الجرائم التي سبقت، ومنها جريمة بني مزار في الصعيد، من عدة أشهر، وقتل فيها عدد من الأسر المتباعدة في السكن، بشبابها ونسائها وأطفالها، أثناء الليل، والتنكيل بجثثهم. ولم يتطرق أحد إلى الخلل الحقيقي في عقل «العائلة الحاكمة» وموالييها.

وأي محقق مبتدئ، يسأل عن صاحب المصلحة في الجريمة محل التحقيق، وعن الدافع الحقيقي وراء ارتكابها.. وكثير من المؤشرات تؤكد أن «العائلة الحاكمة» وموالييها يحتلون موقعا متقدما من بين أصحاب المصلحة في إثارة الفتنة، لأنها في حاجة إلى مد العمل بقانون الطوارئ لسنتين، على الأقل، حتى يحتل «الرئيس الموازي» موقعه الرئاسي رسميا. في ظروف تقتضي بث التخويف والترويع في نفوس المواطنين، لتبرير هذا المد. وقد تكون عملية القبض على تنظيم إسلامي، في هذا التوقيت بالذات وهمية ومفبركة، لأن الغالب على الجماعات السلفية، باستثناء الإخوان المسلمين، وتنظيم الجهاد، والجماعة الإسلامية، تجنبها للعمل السياسي، وحصر نشاطها في الدعوة، وتحفيظ القرآن وتعليم اللغة العربية ومساعدة المحتاجين ورعاية العجزة والأيتام والأرامل، وأبرز الأمثلة في هذا المجال هو الجمعية الشرعية، وجمعية العاملين بالكتاب والسنة، ومن لف لفهما.

وتعمد الاتهام بالخلل العقلي يعفي من المسؤولية، ويبعد الشبهة والأعين عن الفاعل الحقيقي، وهذا يجعل القضية تقيد «ضد مجنون»، بعد أن كانت في السابق تقيد «ضد مجهول» وفي الحالتين النتيجة واحدة.. الجريمة وقعت، وسقط الضحايا، والعلاقات توترت بين المسلمين والأقباط، وحدث الشرخ، وفلت المجرم الحقيقي من العقاب، وإلصاق التهم بالمختلين عقليا قد يعني أن من بين من توجه إليهم أصابع الاتهام هم أصحاب القرار السياسي المباشر. المحصور، في حالة مصر، بـ«عائلة مبارك»، لكونها لا تستطيع العيش أو الاستمرار دون قانون الطوارئ، وبغير القبضة الحديدية، وبعيدا عن ترويع الآمنين، لتستمر طليقة اليد في رعاية منظومة الاستبداد والفساد والتبعية، المتحكمة في كل شيء له علاقة بالقرار السياسي المصري.

ومن نتيجة الخبرة الطويلة، من هذه الفتنة وغيرها، يحق للمواطن أن يرتاب في نوايا «العائلة الحاكمة»، وهو يراها تستغل الفتنة لحسابها، دون معالجة الأسباب الحقيقية للاحتقان والرفض. ونحن هنا لا نطرح ذلك لاستبعاد أطراف بعينها، لها مصلحة فيما حدث، فالدولة الصهيونية، ذات التأثير على المسرح السياسي الرسمي، بلا شك صاحبة مصلحة، والعاملون لحساب أجهزة الأمن الغربية، خاصة الأمريكية، لهم مصلحة. ومصلحة كل هؤلاء تتركز في هذه المرحلة، في هدم البنية السياسية والاجتماعية وتمزيق النسيج الوطني المصري، والفتنة الطائفية هي أهم معول لإنجاز الهدم المطلوب. وعلينا هنا ألا نغفل حالة حسني مبارك التي تمنعه من ممارسة الحكم، والاحتفاظ به مجرد صورة يتخفى وراءها الطامعون في الاستمرار والطامحون لوراثة الحكم.. وقد يبدو هؤلاء متناقضين متصارعين إلا أنهم جميعا أصحاب مصلحة فيما يجري، وإلا ما كانوا قد تولوا تخريب البلاد وإفساد العباد ومماألة الأعداء، ولن يجدوا أفضل من هذه الفتن وسيلة للترويع، ولا من عمليات القبض على شباب وتنظيمات متهمة بالإرهاب، أداة لخلق مناخ للتوتر يحقق لهم ما يريدون.

والفتنة الطائفية تحدث، هذه المرة، في ظرف سياسي وتاريخي مختلف، فنظام الحكم قد مات وانتهى، و«عائلة مبارك» تلعب في الوقت الضائع، وتؤجل مراسم التشييع لأطول فترة ممكنة. وأجهزة الدولة صارت بلا غطاء سياسي، كان يتوفر بوجود نظام شرعي، وله وجود فعلي. وأقام اتساع حركة الرفض ميزانا جديدا للقوى.. تتعادل فيه كفة الأجهزة الإدارية للدولة، بما فيها أجهزة الأمن والحزب الحاكم مع كفة الشارع والقوى السياسية الجديدة، بما يعني أن الحلول الأمنية في سبيلها إلى التراجع، ولو أن هذا التعادل غير قائم ما خرج مئات من شباب الأقباط يحملون السيوف والسنج والسكاكين، مثلهم تماما مثل أعدائهم، ممن تصفهم أجهزة الدولة غالبا بـ«الأرهابيين» وبـ«المختلين عقليا» أحيانا. أي أنهم فقدوا الثقة في السلطات وأجهزة الدولة فشقوا عصا الطاعة عليها، واتخذوا طريقا آخر، لكنه بدا طريقا للندامة وليس طريقا للسلامة. فهو إقرار، لا شعوري، بموت النظام السياسي وغياب الدولة، وهذه نقطة فاصلة مسار الأوضاع المصرية.

وتمثل نقطة حرجة تزيد الشعور بإمكانية تحلل الدولة وتفككها، بما تفشى فيها من سلوكيات غير سوية تقوم على أساسها العلاقة بين أجهزة الحكم والدولة بالوطن والمواطن.. مسؤولون وسياسيون ينهبون، بلا ضابط أو رابط، وقوات أمن باطشة وسادية.. لا ترى إلا نفسها، وقد حلت محل الحكم والإدارة، و«عائلة حاكمة» تقترف كل الخطايا في سبيل استمرارها مسيطرة ومهيمنة، في الوقت الذي وصل فيه ضعفها إلى درجة تحولت فيها إلى «ملطشة» لكل من هب ودب، وموالي يرون في ضعف الدولة فرصة ذهبية للانقضاض ومشاركة «الوريث» واقتسام الغنيمة معه. و«بلطجة» خرجت عن عقالها، وأصبحت صاحبة يد عليا في التعامل مع ملفات بخطورة ملف الأقباط، وهذه البلطجة بعد أن كانت محكومة بخيوط تحركها «العائلة» والأمن والحزب الحاكم وجهاز الدولة ورجال الأعمال، بدأت تنقلب على كل هؤلاء، ودخلت مرحلة العمل لحساب الذات. وبدلا من الفتات الذي كانت تحصل عليه رأت أن الفرصة مواتية للاستيلاء على كل المائدة. وتحولت من محكومة إلى حاكمة، وغدت لها السطوة على من كانت تعمل لحسابهم في الماضي القريب، وجعلت نفسها في صدارة المشهد لا خلفيته.

هذا أغرى البلطجة بـ«الاستقلال الذاتي»، إذا جاز التعبير.. فهذا أكسب لها وأكثر نفعا، وبعد أن كانت خادمة وليست مخدومة.. تتعامل بمبدأ «اللي تعرف ديته اقتله»، ودية «السادة» السابقين هي في تأمين ما نهبوه، استمرار نصيبهم من الغنيمة. والبلطجة رأت أنها قادرة على توفير الدية». ومشكلتها هي الفراغ السياسي والتنظيمي والإداري، بالمعنى السياسي الاجتماعي، الذي لا تستطيع أن تملأه، ويؤدي بها لأن تصبح قوة تحطيم للدولة واعتمدت على «العائلة» بجهلها وجهالتها المعهودة، في إنجاز مهمة التحطيم المطلوبة. وهذا يجد تعبيره في صدام «العائلة» مع أهم أعمدة الدولة، فصدامها مع السلطة القضائية كشف جهلها المطبق ببنية الدولة، فهذه واحدة من سلطات ثلاث مخولة، مجتمعة، بمنح الدولة محتواها ودورها وشرعيتها ووظيفتها، والصدام معها يفقد السلطتين الأخريين قيمتهما الحقيقية، فسلطة تشريعية بلا قضاء لا مبرر لها، وسلطة تنفيذية لا يسندها تشريع يمكنها وقضاء يضبطها ويحميها، ليست سوى «مقاول أنفار» أو جلاد، بدون عقل أو قلب أو روح. ووصول الجهالة إلى تفجير هذا النوع من الصدام يحمل «العائلة» أعلى قدر من سوء النية، لأنها بذلك تعجل بقصم ظهر الدولة وتهيئها للتفكيك، وهو هدف غربي وصهيوني، تسعى قوى كثيرة لتحقيقه، في مصر، سلما أو حربا، لإعادة تركيب المنطقة على قواعد وأسس عرقية وطائفية وقبلية وعنصرية، فتعود فسيفساء تجعل من الدولة الصهيونية الكيان الأكبر والقوة الأعظم فيها.

والصدام سببه أن السلطة القضائية، في مجملها، بدت، في نظر «العائلة» عصية على الإفساد، ومن المهم أن تلحق بأخواتها، وإن لم ينجح إفسادها عن طريق الغواية فعلى «البلطجة» أن تتكفل به، بالقوة والبطش وأوكلت المهمة لاثنين من خدم وفتوات العائلة، هما وزيرا الداخلية والعدل فرفضا المهمة التي حددها الدستور لهذه السلطة في الإشراف والرقابة على الانتخابات، وكان على «العائلة» أن تتظاهر، ولو شكلا، بالرغبة في مواجهة الفساد، وتزكي، ولو زيفا، حرص القضاة على نزاهة الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة، إلا أن رفضها لهذا الحرص جعلها تدفع بالسلطة التنفيذية وأجهزة الأمن ومؤسسة الرئاسة إلى استخدام «سيف المعز وذهبه»، وبدأت في تنفيذ مخطط معاقبة القضاة، الذين التزموا بالقانون والدستور وتصدوا للتزوير، ومكافأة آخرين خافوا من السيف، أو أغراهم الذهب. مع ما كان في ذلك من فرصة تاريخية أتاحها القضاة لاستتابة «العائلة» لتبدو على غير ما هي عليه.

هذا الخطر الداهم، المتمثل في احتمال تحلل الدولة يزداد تفاقما بتردي الوضع الصحي والذهني لحسني مبارك، فقدرته على ضبط كلماته وتصريحاته أصبحت محدودة للغاية، وعداؤه المتأصل للمعرفة، جعل القرار السياسي في تيه أعمى بلا أفق أو حدود، وعجزه عن المتابعة زاد أزمات مصر تعقيدا، ويبدو ذلك من حاجته الدائمة لمعلومات بسيطة، موجودة في أبسط مناهج التعليم الابتدائي والإعدادي، ويذكر الصحافي مفيد فوزي، (من الموالاة) مؤخرا أن حسني مبارك لم يكن على دراية بمعنى كلمة خوارج.. ومن المعلومات المخجلة التي يحتفظ بها كاتب هذه السطور في أرشيفه هي أن حسني مبارك بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001، وبعد أن بدأ الإعلام الصهيوني والغربي يشير إلى «الوهابية» كمذهب متطرف كان وراء تلك الأحداث، فاجأ شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي باتصال هاتفي يسأله عما هي «الوهابية»؟!!، وليس «الرئيس الموازي» جمال مبارك، بأحسن حال. ومثلهما أحمد نظيف، الذي عين رئيسا للوزارة لأن نصيبه من المعرفة لا يخرج عما درسه في مجال الهندسة.. إلا أنه آثر السلامة بعد ما رأى تأثير تصريحاته السلبي على الرأي العام، وتفرغ لمهمته في بيع مصر، وترك التصريحات لغيره، وكان ذلك من أسباب تعيين ناطق باسمه يعفيه من ثقل المسؤولية التي أوكلت اليه، والمستوى المعرفي المتدني لـ«الرئيس الموازي» وضعه في مأزق، فحين رأى موالوه أن استغلال الدين يساعده في كسب آراء بعض العامة، وعندما أراد هؤلاء تنفيذ خطتهم لصالح عملية «التوريث» ارتطموا بانعدام الثقافة الدينية البسيطة، لا يحفظ «الرئيس الموازي»، ولو سورة من صغار السور في القرآن الكريم، ولا يعرف الوضوء ولا قواعد الصلاة، ووضعوا خطتهم المؤجلة المتوقع تنفيذها بعد المؤتمر القادم للحزب الوطني الحاكم، في أيلول (سبتمبر) القادم، بتكليف أحد المشايخ لتدريبه على ذلك.

واختلاط الجهل بالسفه والبطش يعزز من الفتن ومظاهر العنف والإرهاب، ويجعل «البلطجة هي الحل»!!.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

مفهوم الوطنية من بلدان الاحتلال الى مستخدميها العراقيين

هيفاء زنكنة *

■ يشكل مسخ المفاهيم والمبادئ ملمحا مهما من ملامح تكريس الاحتلال، عموما، وبدونه يقضي الاحتلال نحبه، خلال فترة وجيزة، اينما وجد. ولايختلف احتلال العراق عن غيره من هذه الناحية. اذ نشهد منذ ما يزيد على الثلاثة اعوام صناعة ما يسمى بالعراق الجديد تبعا لخطاب الاحتلال الانكلو ـ امريكي. فبينما يتصارع مستخدمو الاحتلال، الى حد التناحر، على محاصصة المناصب الطائفية والعرقية، يقومون بتغليف الصراع بمفاهيم مرتبطة بالذاكرة الجمعية والواقع التاريخي للشعب. مكررين اياها في خطبهم وتصريحاتهم اليومية لهدفين، الاول هو تفريغ المفاهيم من معناها الحقيقي، والثاني هو تقديم معنى بديل، يسوق ضمن مواصفات الاحتلال، بعد ان يتم تحويل المفهوم الاصلي الى مفردة مبتذلة وممجوجة.

ولعل اكثر المفاهيم تعرضا للتشويه تحت الاحتلال هو مفهوم الوطنية، لانه المفهوم الاكثر التصاقا بهوية المرء وتاريخه وحاضره. وهو أصرة الحب التي تربطه بارضه وشعبه وديمومة مبادئه. حيث تم الصاقه بكل ما هو منبوذ وكريه بدءا من اسماء الاحزاب السياسية الداخلة الى العراق مع قوات الاحتلال، مرورا ببرامج الاحزاب السياسية المنفذة لجدولة الاحتلال، وانتهاء بكذبة الدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد تمرير خدعة الانتخابات وعرس الاصبع البنفسجي وكتابة الدستور.

ويشير الواقع السياسي الى ان ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية، الموعودة كحل سحري ناجع ضد كل الشرور والانتهاكات وجرائم القتل، بشرط عدم مس الاحتلال، وبعد انقضاء اربعة شهور دامية على اعلان نتائج الانتخابات، لن تزيد عن كونها استنساخا مطابقا لمجلس الحكم البائد، وفق المحاصصة الطائفية والعرقية والجنسوية التي رسخها الحاكم الامريكي السابق بول بريمر. حيث تتشبث بالمحاصصات ذاتها نفس الاحزاب والاسماء بعد اداء لعبة الكراسي الموسيقية، على ايقاع اغنية الانتصار على الارهاب، ولو ادى ذلك الى قتل العراقيين كافة.

اما بالنسبة الى الوطنية كمفهوم ومبدأ فقد بذل مستخدمو الاحتلال اقصى جهودهم لاختزال المفهوم لابحب الوطن كامتداد طبيعي وحضاري، يستند اليه المواطن لمواجهة التفتيت الطائفي والعرقي في اللحظات التاريخية العصيبة، وفي حقبة كفاحه من اجل الانعتاق من نير الاحتلال، بل ترحيبا بقوات الاحتلال كقوة امبريالية توسعية، وتحويل الوطن بشعبه وحضارته وآثاره الى معسكر لمحاربة عدو مختلق يدعى الارهاب. وصار مفهوم الوطنية البديل هو ان تساعد وتسهل غزو بلادك وان تتوسل بقوات الاحتلال ان تبقى فيها، وان تقدم الموارد والثروات الطبيعية للمحتل امتنانا وعرفانا بالجميل وان تطعن بقيمة المقاومة وجداوها، وأن تشوه طبيعة اهلك ليصبحوا عبيدا وخدما. فصارت الوطنية هي التبعية السياسية والاقتصادية والرضوخ للمحتل وقيمه.

وصار مستخدم الاحتلال الصغير اداة تكريس الرضوخ لقيم المحتل وان كان يعلم جيدا بانها قيم ومعايير مزدوجة. ناكرا على المواطن العراقي ان يكون وطنيا حتى بمعايير دول الاحتلال.

فهل يرضى المحتل الامريكي، مثلا، وهو الذي شرعت ادارته قانون الوطنية بعقوباته القاسية، بتنصيب عميل لحكومة اجنبية رئيسا لدولته او لوزرائه او حتى مديرا عاما في مؤسساته؟ كيف يتعامل المحتل البريطاني والامريكي مع مفاهيم الوطنية والعمالة والخيانة والتجسس التي يريد منا الاستهانة بها الى حد القبول بتعيين عملاء لمخابراته ومخابرات مختلف الدول الاجنبية رؤساء ووزراء وزعماء وقادة لنا؟

كمثال بسيط لنقرأ قصة السيدة البريطانية مليتا نوروود، البالغة من العمر 87 عاما، التي القي القبض عليها في ايلول 1999، بتهمة التجسس لصالح المخابرات السوفييتية الكي جي بي، في الفترة ما بين الثلاثينات وحتى منتصف السبعينات. وقامت الدنيا ولم تقعد في بريطانيا استنكارا لهول الجريمة التي وصفت بانها خيانة للوطن وانها عرضت حياة المواطن البريطاني الى الخطر. واستغرق النقاش والجدال الدائر بين ابناء الشعب واجهزة الاعلام والسياسيين حول مفاهيم الوطنية والعمالة والخيانة شهورا طويلة. فما بين مطالب بالتحقيق معها وتقديمها الى المحاكمة بتهمة التجسس والخيانة وما بين المطالبة باصدار حكم رادع بحقها يجعلها عبرة لمن اعتبر وما بين مناقشة طول مدة الحكم عليها أوابقائها حبيسة دارها. ولم يشفع للسيدة العجوز انها قامت بتسليم المعلومات لا طمعا بالمال بل اقتناعا ودعما، حسب تعبيرها، بالنظام الشيوعي العامل على تحسين حياة الناس وتوفير الطعام والمأوى والاجور الملائمة والتعليم الجيد والخدمة الصحية الممتازة. (مما يذكرنا بتبرير تقاطع المصالح الذي كرره المتعاملون مع الاحتلال تبريرا للغزو) ولم ينفعها بان آخر مهمة قامت بها كانت منذ 17 عاما وان الاتحاد السوفييتي لم يعد موجودا اساسا. ولم يحسم النقاش غير شيخوختها وكونها امرأة مريضة على حافة الرحيل.

اما اذا انتقلنا الى بلد الاحتلال الاول، اي امريكا، فسنلاحظ ان احتقارها للجواسيس والخونة اكثر قسوة من بريطانيا. فقد ثارت ضجة كبيرة عندما القي القبض على موظف الـ«سي آي ايه» المدعو الدريتش ايمز في عام 1994 بتهمة بيع المعلومات الى الكي جي بي منذ عام 1985. وكان ايمز قد استلم مبلغ 5 ملايين دولار لقاء تزويد المخابرات قائمة باسماء عملاء الـ«سي آي ايه». وتسبب عمله في اعدام شخصين. ومثل كل العملاء والخونة، على مر العصور، حاول ايمز تبرير خيانته قائلا: «لقد انهار العديد من الحواجز التي كان يجب ان تمنعني من خيانة بلدي. حيث شعرت بالاحباط لان العديد من الرؤساء بدءا من ريتشارد نكسون تجاهلوا معلومات الـ«سي آي ايه» الاستخبارية لانها لم تتلاءم مع الاجندة السياسية للبيت الابيض. ثم انني صرت مؤمنا بان الـ«سي آي ايه» جهاز منحط اخلاقيا. يعمل على تعزيز وتقوية التوسع الامريكي الامبريالي». وان اعترف اخيرا بان السبب الاول هو: «المال وطريقة الحياة التي تمنيتها لنفسي وزوجتي». وقد صدر الحكم على ايمز بالسجن مدى الحياة، وليس الاعدام، لان الولاية التي حوكم فيها لاتقر حكم الاعدام!

وتتعدى وصمة الخيانة والعمالة العاملين لصالح اجهزة المخابرات الاجنبية في امريكا الى كل من يزود الشركات الاجنبية المنافسة للامريكية بالمعلومات التقنية والعلمية والتجارية. كما حدث للعالم رونالد هوفمان، مدير المشاريع في شركة ساينس ابليكيشن انك، الذي تلقى مبلغ مليون دولار، لقاء تزويده معلومات عن برامج كومبيوتر متطورة لمبادرة الدفاع الاستراتيجية الى شركات يابانية هي نيسان ومتسوبيشي، من اجل تطوير برامج جوية مدنية. وقد صدر الحكم على العالم بالسجن عدة سنوات، وكما جاء في قرار الحكم: «لأن الاسرار الاقتصادية باتت حاليا جزءا من الثروة الوطنية وتدخل ضمن مفهوم الموقف الوطني الهادف الى حماية الوطن والمواطن».

انطلاقا من هذه الامثلة البسيطة، واستنادا الى المعايير التي استند اليها لاصدار الاحكام، واصفاء لاصوات الرئيس الامريكي بوش وكوندوليزا رايس ورامسفيلد وتشيني المتحمسة للوطنية الامريكية ومبادئها، ونظرا الى الآف الجنود الامريكيين المحتلين لبلادنا والذين تدمع عيوننا تأثرا وعاطفة عند رفع العلم الامريكي وذكر الوطنية الامريكية، كيف نقيم وطنية المهيمنين على سدة الحكم في بلادنا، ومن بينهم عملاء الادارة الامريكية والـ«سي آي ايه» والمخابرات البريطانية والايرانية والموساد وكل من هب ودب من اجهزة المخابرات في العالم، وباعترافهم هم؟

انها ادلجة للاحتلال وتبرير لافعال الخيانة والعمالة من اجل اجبار المواطنين على القبول بالاحتلال والعبودية، حيث لا يعود المواطن انسانا حرا ينشد التحرير الوطني بل عبدا لنخب تعتقد بانها حاملة المفاهيم الجديدة. ان التفتيت هو منطق الهيمنة الامبريالية وجوهره الغاء الوطنية العراقية الحقة من اجل ابقاء الاحتلال والتأثير الصهيوني العالمي وحماية وجود اسرائيل.

ان مقاومة الاحتلال جزء لا يتجزأ من الاحساس بالوطنية. انه الاحساس بالخصوصية الهوية التاريخ والحضارة وهو، بعكس مايقال لنا، ليس بمعزل عن العالم الخارجي. انه الجسر الممتد لمصالحة الآخر عندما يتم التكافؤ بيننا وبين الآخر. وعندما لايأتي الاخر كقوة امبريالية غازية لنهب البلاد وتحويل المواطنين الى عبيد وخدم.

* كاتبة من العراق

بين السودان وتشاد وإريتريا: تاريخ يعيد نفسه

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

حين تفجر التمرد في إقليم دارفور بالسودان في عام 2003 سارعت الحكومة إلى إتهام إريتريا بأنها كانت تقف وراء الحركات التي تولت كبره. وهذا اتهام مستغرب، خاصة وأنه لا توجد حدود مشتركة بين إريتريا ودارفور، كما ان هذا الاتهام يناقض إتهاماً آخر وجهته الحكومة لحزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الشيخ حسن الترابي بأنه كان من أكبر المشاركين في إذكاء التمرد، وهو حزب لا تربطه علاقة ود بإريتريا. ولعله كان من المنطقي أكثر إتهام تشاد المجاورة لدارفور، وهو اتهام يعضده كون معظم قيادات التمرد جاءت من قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها إدريس دبي حاكم تشاد، الذي وصل بدوره إلى الحكم هناك عبر تمرد مسلح انطلق من السودان.

(2)

إتهام إريتريا له مغزى مهم، لأن الحكومة الإريترية كانت في السابق حركة تمرد انطلقت من السودان بدعم من الحكومة الحالية. ثوار إريتريا والتيغراي كانوا في عزلة بسبب اعتناقهم الماركسية في وقت كانوا يحاربون فيه دولة ماركسية تدعمها موسكو، وكونهم مسيحيين في وقت كان الغرب فيه يتعاطف مع إثيوبيا بسبب تاريخها المسيحي. وقد عزز النظام الإثيوبي علاقاته مع الغرب وزاد من عزلة الثوار حين قام في عام 1990 بإرسال قوات للمساهمة في تحرير الكويت. حكومة الإنقاذ السودانية كانت الوحيدة التي قررت دعمهم حتى النهاية لأسباب استراتيجية، ونجحت عبرهم في إسقاط النظام في عام 1991. ولكن بعد أقل من ثلاثة أعوام أصبح النظامان الجديدان في إثيوبيا وإريتريا في حالة عداء مستحكم مع الخرطوم.

(3)

الأسباب التي أدت إلى العداء بين إريتريا والسودان هي عينها التي أدت إلى تفجر العداء بين السودان وتشاد، وهي من جهة اتهام الخرطوم بأنها تدعم التمرد ضد الحكومات القائمة، ومن جهة أخرى رد فعل لما تواجهه الحكومة السودانية من عزلة دولية تجعل في التبرؤ من صداقتها مكسباً، خاصة لحكومات تدين لها بدعم سابق.

(4)

في السياسة كما في العلاقات الشخصية، هناك حدود للعرفان بالجميل. وإذا كانت حكومة الخرطوم قد ساعدت الحركات الإريترية والتشادية في الوصول إلى الحكم، فمن غير المعقول أن تطالب هذه الحكومات بالوقوف مع الحكومة السودانية في حروبها الداخلية، أو معاداة أمريكا إكراماً لعيون الخرطوم. وقد حاولت كل من الحكومتين الوقوف مع الخرطوم في حدود المعقول ولكنهما تحولتا عن ذلك حين أصبحت مصالحهما الحيوية مهددة بالوقوف مع حكومة تواجه حروباً داخلية وعداوات خارجية.

(5)

بالنسبة للحكومة السودانية فإن ما تصفه بنكران الجميل من حلفاء الأمس يعبر عن أزمة عميقة، جوهرها أن الوقوف مع الخرطوم أصبح يكلف غالياً. ومن هذا المنطلق فإن محاولتها حل المشاكل مع حلفاء الأمس بدعم متمردين جدد عليهم سيعيد انتاج المشكلة، لأن هؤلاء الحلفاء الجدد لو جاءوا إلى الحكم فسوف يتصرفون بنفس الطريقة.

(6)

الخرطوم تواجه نفس المشكلة داخلياً، حيث تنكر تلاميذ الدكتور الترابي السابقون لشيخهم الذي قربهم دون أقرانهم واختارهم لمناصب الدولة العليا، فقاموا بإبعاده من قلب السلطة، ثم اعتقاله حفاظاً على ما رأوه مصلحة الحكومة وبالتالي مصالحهم. وقد ساعد إبعاد الترابي على التقارب مع أمريكا ومصر ودول أخرى في المنطقة، وأعطى الحكومة فرصة للتنفس. وليس لمن يتولون الحكم اليوم أن يلوموا غيرهم حين يفعل ما فعلوا.

(7)

إذا كانت الحكومة السودانية تريد التخلص من الأزمة التي تجلب لها عداء الخارج وتمرد الداخل فلا بد من معالجة جذور الأزمة، وهي فقدان المقدرة على إجراء الحوار الناجح مع الأنصار والحلفاء، فضلاً عن الخصوم.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364